

Distr.: General  
27 March 2015  
Arabic  
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن  
من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أسترعي انتباهكم إلى الاجتماع التشاوري المشترك السنوي التاسع  
بين أعضاء مجلس الأمن بالأمم المتحدة وأعضاء مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي، الذي  
عُقد في مقر الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥.

وقد اتفق أعضاء مجلس السلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن، في أعقاب  
هذا الاجتماع التشاوري، على إصدار بيان مشترك (انظر المرفق).

وإني أحيل إليكم هذا البيان بصفتي رئيس الفريق العامل المعني بمنع نشوب النزاعات  
في أفريقيا وحلّها، ضمن هيئة المجلس التي أجرت حواراً مع الزملاء من الاتحاد الأفريقي  
حول نص البيان المرفق بهذه الرسالة.

وسأغدو ممتناً لو عملتم على تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق  
مجلس الأمن.

(توقيع) إسماعيل أبرايو غاسبار مارتنس

السفير

الممثل الدائم



الرجاء إعادة استعمال الورق



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٥ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأنغولا لدى الأمم المتحدة

البيان المشترك الصادر عن الاجتماع التشاوري المشترك السنوي التاسع بين أعضاء مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن بالأمم المتحدة، المعقود في أديس أبابا في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥

١ - عقد أعضاء مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي وأعضاء مجلس الأمن بالأمم المتحدة اجتماعهم التشاوري المشترك السنوي التاسع في مقر الاتحاد الأفريقي، في أديس أبابا، في ١٢ آذار/مارس ٢٠١٥. وقد تمت الدعوة إلى عقد هذا الاجتماع من أجل مناقشة قضايا السلام والأمن في أفريقيا ضمن إطار الشراكة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

٢ - وقد أعاد أعضاء مجلس السلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن تأكيد مسؤولية مجلس الأمن الرئيسية في صون السلم والأمن الدوليين. بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وولاية مجلس السلم والأمن في تعزيز السلم والأمن في أفريقيا. بموجب ما نصت عليه الوثيقة التأسيسية للاتحاد الأفريقي وكذا البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. وأعادوا التأكيد أيضا على أحكام الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بشأن دور الترتيبات الإقليمية في تسوية المنازعات المحلية، وأشاروا إلى نتائج اجتماعهم التشاورية السابقة.

٣ - واستعرض أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن المسائل ذات الاهتمام المشترك، ومنها بالأخص حالات النزاع والأزمات التي تشهدها أفريقيا، وتبادلوا الرأي بشأن الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز التعاون بين الكيانين على منع نشوب النزاعات والأزمات في أفريقيا، وأيضا بشأن استعراض عمليات السلام التي تقوم بها الأمم المتحدة.

الوضع في منطقة البحيرات الكبرى

٤ - أعرب أعضاء مجلس الأمن ومجلس السلم والأمن عن بالغ قلقهم إزاء الأزمة الأمنية والإنسانية التي ما زالت تؤثر في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية نتيجة لاستمرار أنشطة زعزعة الاستقرار التي تقوم بها الجماعات المسلحة والمخرّبة، ومنها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وتحالف القوى الديمقراطية، وجيش الرب للمقاومة، وقوات التحرير الوطنية. وأكدوا مجددا إدانتهم الشديدة لكل انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها الجماعات المسلحة، ودعوا إلى الوقف الفوري لكل أشكال العنف.

٥ - وأعاد أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن تأكيد الحاجة الملحة إلى تعزيز الجهود المبذولة من أجل تحييد كلّ الجماعات المسلحة والمخرّبة في المنطقة. وأعربوا عن قلقهم إزاء رفض القوات الديمقراطية لتحرير رواندا نزع سلاحها وتسريح أفرادها طوعياً بحلول ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، الموعد النهائي الذي حدّده المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بدعم من الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وأشاروا إلى الجهود التي بذلتها حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية من أجل تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وأعربوا عن تطلّعهم إلى أن تتخذ حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بالاشتراك مع بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية تدابير عسكرية عاجلة وغيرها من التدابير بهذا الشأن. وأحاطوا علماً بما أعلنت عنه السلطات الكونغولية من التزام بالقيام بعمليات عسكرية ضدّ القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وشجعوها بقوة على التعاون مع بعثة الأمم المتحدة، وفقاً لولايتها، حتى يتم التأكّد من بذل كلّ الجهود الممكنة لتحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. ودعوا كذلك إلى التعجيل بتنفيذ عملية إعلان نيروبي.

٦ - وشدّد أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن على أهمية أن يتم بدقّة وفي الإبان تنفيذ الاتفاق الإطاري بشأن السلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة وذلك من أجل تعزيز السلام الدائم والأمن والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى. وحثّوا حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على اتخاذ خطوات إضافية من أجل تنفيذ التزامها بموجب إطار السلام والأمن والتعاون، بما في ذلك إنشاء جيش وطني محترف ومستدام وخاضع للمساءلة، يشمل قوة للرد السريع، والتزامها بتعميق إصلاح قطاع الأمن، وإتمام وضع خطة شاملة لتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن والتوطين، مع إيلاء اهتمام خاص للاحتياجات الخاصة للنساء والأطفال. وأكدوا على الدور المهم الذي تؤديه الجهات الضامنة لإطار السلام والأمن والتعاون، وهي الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، في دعم عملية التنفيذ، وأعربوا عن ترحيبهم بعقد الاجتماع الأول لهذه الجهات في أديس أبابا في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. كما أعربوا عن ترحيبهم بنتائج الجلسة الخامسة لآلية الإشراف الإقليمية على إطار السلام والأمن والتعاون، التي عُقدت في أديس أبابا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، وشددوا في هذا الصدد على ضرورة التأكّد من تنفيذ القرارات المتخذة.

٧ - وأكد أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن على أهمية التصدي للأسباب الجذرية للتزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وعلى ضرورة اتباع نهج شامل في إعادة إحلال السلام والاستقرار في منطقة البحيرات الكبرى بأسرها. ودعوا الشركاء الدوليين إلى بذل كل جهد ممكن من أجل كفالة الجني الفوري لثمار السلام من خلال إقامة المشاريع السريعة الأثر على الصعبدن المحلي والإقليمي، بما يكفل التنمية الاقتصادية وتعزيز التعاون الإقليمي والتكامل الاقتصادي. واسترعوا انتباه مجموعة البنك الدولي إلى أهمية صرف المبلغ الذي تمّ التّعهد به لجمهورية الكونغو الديمقراطية في أيار/مايو ٢٠١٣، وقدره بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة.

٨ - وأعرب أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن عن ترحيبهم بجهود المساعي الحميدة المنسقة التي يبذلها المبعوثون/الممثلون الخاصون إلى منطقة البحيرات الكبرى من أجل تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون.

٩ - وأشاد أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن بإسهام بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك لواء التدخل التابع لها، في تعزيز السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورحبوا بالتزام البلدان المساهمة بقوات في البعثة بالوفاء بولاية البعثة المسندة لها فيما يتعلق بحماية المدنيين.

#### الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى

١٠ - أعرب أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الحالة الأمنية والإنسانية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وأدانوا بشدة تجدد أعمال العنف في بانغي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، واستمرار موجة الاستفزازات والأعمال الانتقامية، فضلا عن انتهاكات حقوق الإنسان وانتهاكات القانون الإنساني الدولي التي ترتكبها الجماعات المسلحة. ودعوا جميع الأطراف وأصحاب الشأن، ولا سيما قيادات جماعة تحالف سيليكا السابق وجماعة المتصدين لحملة السواطير، وسائر الجماعات المسلحة، إلى إلقاء أسلحتها فورا وبلا رجعة وتسريح كلّ الأطفال المتّدين في صفوفها والشروع في حوار يفضي إلى تحقيق المصالحة والسلام الدائمين. وأكدوا أيضا على الحاجة الملحة إلى ضرورة وضع حدّ للإفلات من العقاب في البلد، وإلى تقديم مرتكبي هذه الانتهاكات والتجاوزات إلى العدالة.

١١ - وأعرب أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن مجدّدا عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية المتردية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وشددوا أيضا على أهمية العودة الطوعية والكريمة للاجئين والمشردين داخليا ولمشاركتهم الكاملة في الحوار السياسي وفي الانتخابات.

وتوجّهوا إلى المجتمع الدولي ببناء ملحّ من أجل توفير الموارد المالية وغيرها من أشكال الدعم إلى البلدان التي تستضيف اللاجئين من جمهورية أفريقيا الوسطى. وذكروا كذلك بضرورة تنفيذ عملية فعالة لترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

١٢ - وأكد أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن من جديد التزامهم بوحدة جمهورية أفريقيا الوسطى وسيادتها وسلامتها الإقليمية. ودعوا السلطات الانتقالية إلى اتخاذ المزيد من الإجراءات الملموسة من أجل تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع وعملية المصالحة على المستويين المحلي والوطني. وأعربوا عن ترحيبهم بعملية التشاور المحلي الجارية وباجتماع منتدى بانغي للمصالحة الوطنية المقبل، وحثوا كل الجهات الفاعلة في العملية الانتخابية، بما في ذلك السلطات الانتقالية والهيئة الوطنية للانتخابات، على التعجيل بالاستعدادات لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع تكون مؤشرا على نهاية المرحلة الانتقالية. وفي هذا الصدد، حثوا المجتمع الدولي على تزويد جمهورية أفريقيا الوسطى بكل ما يلزم من دعم، بما في ذلك الدعم الاقتصادي والمالي.

١٣ - ورحّب أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن بعملية نقل السلطة التي تمت بنجاح وبسلاسة من بعثة الدعم الدولية بقيادة أفريقية في جمهورية أفريقيا الوسطى إلى بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى، ولاحظوا مع الارتياح أنّ توفّق بعثة الدعم في إنجاز المرحلة الأولى من تحقيق الاستقرار قد هيأ الظروف الملائمة لنشر عملية حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وأشادوا أيضا بعملية سانغاري وبعملية الاتحاد الأوروبي العسكرية في جمهورية أفريقيا الوسطى على ما قامت به من عمل في إرساء الأسس الأمنية اللازمة لنشر بعثة الأمم المتحدة ودعمها.

١٤ - وشدد أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن على أنّ استمرار الدور الذي تقوم به المنطقة بالتعاون مع الأمم المتحدة، ومن ذلك دور الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ووسطها ودور الاتحاد الأفريقي، ستكون له أهمية قصوى في تعزيز فرص إحلال السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية أفريقيا الوسطى. وحثوا الأطراف الموقّعة على اتفاق برازافيل لوقف الأعمال العدائية في جمهورية أفريقيا الوسطى المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٤ على تنفيذ أحكام الاتفاق فورا وبصورة كاملة، ولا سيما المادتان ٤ و ٨ منه، ودعوا عملية الوساطة الدولية التي يقودها الرئيس دينيس ساسو نغيسو، والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة إلى تيسير الإبرام المبكّر لاتفاق بشأن نزع سلاح الجماعات المسلحة، وذلك ضمن إطار عملية برازافيل وتحسّبا للانتخابات التشريعية والرئاسية القادمة.

## محاربة جماعة بوكو حرام الإرهابية

١٥ - أعرب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن عن إدانتهم الشديدة للهجمات الإرهابية الفظيعة التي ارتكبتها جماعة بوكو حرام، بما في ذلك عمليات قتل المدنيين، واستغلال النساء والأطفال في تنفيذ التفجيرات الانتحارية، والاختطاف، وأخذ الرهائن، والنهب وتدمير الممتلكات المدنية، وتجنيد الأطفال واستغلالهم، والعنف الجنسي وغيره من الإساءات. وأعربوا أعضاء المجلسين لأسر الضحايا ولشعوب وحكومات كل من نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد عن تعاطفهم العميق وتعازيهم. ولاحظوا مع الارتياح أن مجلس السلم والأمن قد شدّد في بيانه بشأن جماعة بوكو حرام الإرهابية على أن العمليات المنفذة ضدّ هذه الجماعة سوف تجري وفق الامتثال التام لأحكام القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

١٦ - وأكد أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن مجدّداً أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره هو عمل إجرامي ليس له ما يبرّره مهما كانت دوافعه وأياً كان فاعله وممن ارتكب وحيثما حدث. وأشاروا إلى إدراج جماعة بوكو حرام ضمن قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٤، وطالبوا بالوقف الفوري لجميع الأعمال القتالية والتجاوزات التي تقوم بها هذه الجماعة الإرهابية. وطالبوا أيضاً بالإفراج فورا ودون قيد أو شرط عن جميع المختطفين الذي ما زالوا في الأسر، بمن فيهم التلميذات اللاتي اختطفن في شيبوك بولاية بورنو في نيسان/أبريل ٢٠١٤. وشددوا على ضرورة تقديم منقّذي هذه الأعمال الإرهابية البغيضة ومنظّميها وممّوليها ومدبريها إلى العدالة، وفقا للقانون الدولي.

١٧ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن عن قلقهم العميق إزاء الأزمة الإنسانية الناتجة عن أنشطة جماعة بوكو حرام، التي أدت إلى نزوح واسع النطاق للنيجيريين داخل البلد وإلى بلدان تشاد والكاميرون والنيجر المجاورة. وأثنوا على الدعم الذي تقدمه حكومات هذه البلدان للاجئين، بما في ذلك الدعم المقدم بمساعدة الأطراف الفاعلة في المجال الإنساني وكيانات الأمم المتحدة المعنية، ودعوا المجتمع الدولي إلى توفير الدعم.

١٨ - وأشاد أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن بجهود حكومة نيجيريا في مكافحة التهديد الذي تشكله جماعة بوكو حرام الإرهابية، ولا سيما استعادة الأراضي التي استولى عليها الإرهابيون في وقت سابق، وكذلك اعتماد مبادرات أخرى على الصعيد الوطني من أجل تحسين ظروف الأشخاص المشردين داخليا. ولاحظوا أن أنشطة جماعة بوكو حرام الإرهابية تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة، ورحبوا بالجهود الجماعية التي تبذلها بلدان المنطقة من أجل التصدي لهذا التهديد، وأشاروا باهتمام

في هذا الصدد إلى قيام دول هيئة حوض بحيرة تشاد، وهي بنن وتشاد والكاميرون والنيجر ونيجيريا، بإنشاء القوة المشتركة المتعددة الجنسيات لمكافحة جماعة بوكو حرام الإرهابية. وحثوا المنطقة على تعزيز العمليات العسكرية والتنسيق على الصعيد الإقليمي من أجل التصدي لجماعة بوكو حرام على نحو أكثر فعالية وسرعة. وفي هذا الصدد، أعرب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن عن ترحيبهم بالدعوة إلى عقد اجتماع للخبراء في ياوندي وفي نجامينا في شباط/فبراير ٢٠١٥ لوضع الصيغة النهائية لمفهوم العمليات. وشددوا على ضرورة الامتثال التام للقانون الدولي في جميع ما تقوم به القوة المشتركة من عمليات، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وقانون اللاجئين.

١٩ - وأثنى أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن على الجهود التي تبذلها كل من الدول الأعضاء في هيئة حوض بحيرة تشاد وبنن في التصدي لتهديد جماعة بوكو حرام في المنطقة منذ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. وأشادوا بالجنود الذين ضحوا بأرواحهم في أداء تلك العمليات وقدموا أيضا التعازي إلى حكوماتهم وأفراد أسرهم. وأعربوا عن إدانتهم لأي عمل عدائي ضد تلك العمليات وشددوا على وجوب محاسبة المسؤولين عن هذه الأعمال. وشددوا أيضا على أهمية تقديم الدعم للقوة والتعاون معها.

٢٠ - وأحاط أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن علما بالبيان الصادر عن مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في ٣ آذار/مارس ٢٠١٥ بشأن جماعة بوكو حرام، وكذلك رسالة رئيس المفوضية التي يجيل بها البيان ومفهوم عمليات القوة المشتركة المتعددة الجنسيات رسميا إلى الأمين العام، ومن خلاله إلى مجلس الأمن من أجل أخذ العلم واتخاذ القرار. واتفقوا على النظر في مسألة جماعة بوكو حرام على سبيل الأولوية، وأعربوا عن تطلّعهم إلى النظر في إجراءات مجلس الأمن، حسب الاقتضاء، واعتبروا أن الأنشطة الإرهابية التي تقوم بها جماعة بوكو حرام تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين في المنطقة.

٢١ - وشدد أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن على ضرورة أن يقدم المجتمع الدولي والشركاء المتعدّو الأطراف والثنائيون الدعم لدول المنطقة من أجل تعزيز القدرة التنفيذية للقوة المشتركة، بوسائل منها توفير المساعدة المالية واللوجستية والمعدات اللازمة. ورحّبوا في هذا الصدد بالمساعدة التي قدمها بالفعل الشركاء الثنائيون والمتعدّو الأطراف ولاحظوا مع الارتياح الاستنتاجات التي خلصت إليها الدورة الاستثنائية لمؤتمر رؤساء دول وحكومات مجلس السلام والأمن في أفريقيا الوسطى، التي عقدت في ياوندي، الكاميرون في ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٥، بما في ذلك إنشاء صندوق واتخاذ قرار يقضي بدعم تشاد والكاميرون بمعونة مالية عاجلة، وتزويدهما بقوات وغير ذلك من أشكال المساعدة العسكرية.

٢٢ - وشدد أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن على أنه ينبغي، بالإضافة إلى ما هو مطلوب من عمليات عسكرية وأمنية ضد جماعة بوكو حرام وغيرها من الجماعات الإرهابية، بذل جهود وطنية وإقليمية ودولية من أجل تحسين سبل كسب العيش والتعليم وإيجاد فرص العمل، وكذلك حماية حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الإنسان للنساء والفتيات، وتعزيز العدالة والمصالحة. وفي هذا الصدد، توجه أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن بنداء من أجل حشد الدعم المالي والتقني اللازمين لبلدان المنطقة، بما في ذلك دعم جهود هذه البلدان الرامية إلى إحياء بحيرة تشاد.

#### مالي ومنطقة الساحل

٢٣ - رحب أعضاء مجلس السلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن بتوقيع حكومة مالي وحركات منتدى الجزائر وجميع أعضاء فريق الوساطة بالأحرف الأولى على اتفاق السلام والمصالحة في مالي، في الجزائر العاصمة في ١ آذار/مارس ٢٠١٥. وحثوا مجلس تنسيق حركات أزواد الذي لم يوقع بعد بالأحرف الأولى على الوثيقة، على القيام بذلك دون مزيد من التأخير.

٢٤ - ودعا أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن جميع الأطراف في مالي إلى مواصلة المشاركة بصورة بناءة وإيرادة سياسية دؤوبة، وبروح من التوافق وحسن النية من أجل التوصل إلى تسوية نهائية وشددوا على أن تولي الأطراف المالية لزام العملية السياسية والتزامها بما أمران حاسمان لنجاح العملية بأكملها. وشددوا على ما يمثله التنفيذ الكامل والدقيق والفوري للاتفاق النهائي من أهمية بالغة، ودعوا الأطراف في مالي إلى إظهار الالتزام تجاه تنفيذه بالكامل. وشددوا أيضا على الدور الرئيسي للممثل الخاص للأمين العام، وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي/ودور الممثل السامي للاتحاد الأفريقي المعني بمالي ومنطقة الساحل، وبعثة الاتحاد الأفريقي المعنية بمالي ومنطقة الساحل، وكذلك دور بلدان المنطقة وغيرها من الأطراف الدولية المعنية، في دعم الاتفاق النهائي والإشراف على تنفيذه، وعلى أن المسؤولية الرئيسية عن ذلك تقع على عاتق الأطراف المالية.

٢٥ - وأثنى أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن على حكومة الجزائر وعلى أعضاء فريق الوساطة الدولية المؤلف من بلدان المنطقة (بور كينا فاسو وتشاد وموريتانيا والنيجر ونيجيريا)، فضلا عن الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة التعاون الإسلامي، لما يبذلونه من جهود من أجل تسوية النزاع في مالي.



٢٦ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن عن دعمهم الكامل لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وأبرزوا إسهامها في إحلال السلام وبسط الأمن في البلد. وأعربوا عن تقديرهم للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة في البعثة لما تبديه من التزام متواصل ولما تقدمه من تضحيات.

٢٧ - ولاحظ أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن ببالغ القلق أن البعثة المتكاملة أضحت هدفا لهجمات غير متكافئة من جانب الجماعات الإرهابية والمتطرفة العاملة في مالي ومنطقة الساحل بأسرها، وأعربوا عن إدانتهم الشديدة لجميع الهجمات التي تُشن على حفظة السلام التابعين للبعثة المتكاملة وعلى أفراد البعثة وممتلكاتها.

٢٨ - ولاحظ أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن مع القلق أن ثمة عددا من العوامل التي ما زالت تعيق التنفيذ الفعلي لولاية البعثة المتكاملة. وشجعوا الأمين العام للأمم المتحدة على زيادة تمكين البعثة المتكاملة من الوصول إلى قدرتها التشغيلية الكاملة في أقرب وقت ممكن، ولا سيما بلوغ القوام الأقصى المأذون لها من الأفراد النظاميين وقدره ٢٠٠ ١١ فرد.

٢٩ - وأكد أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن على ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين البعثة من الاضطلاع بولايتها. وشددوا على أهمية بلوغ البعثة كامل قدرتها التشغيلية في أقرب وقت ممكن، وشجعوا على التعجيل بجهود نشر القوات العسكرية وقوات الشرطة المتبقية وكذلك ما يتصل بها من عناصر التمكين للوصول إلى القوام الأقصى المأذون به للبعثة المتكاملة من الأفراد النظاميين، وتوفير ما يكفي من القدرات والتدريب والمعدات، بما في ذلك الكتيبة الاحتياطية التي يراد منها توفير الاستجابة السريعة. وأحاطوا علما بالنتائج التي توصل إليها اجتماع نيامي للبلدان المساهمة بقوات في البعثة المتكاملة، المعقود في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، ولا سيما ما أعربت عنه البلدان الأفريقية المساهمة بقوات من استعداد لمواصلة الإسهام في الجهود الرامية إلى تعزيز البعثة. وأحاطوا علما أيضا بالبيان المتعلق بهذه المسألة الصادر عن قمة البلدان المشاركة في عملية نواكشوط بشأن تعزيز التعاون الأمني وتفعيل منظومة السلم والأمن الأفريقية في منطقة الساحل والصحراء، التي عقدت في نواكشوط، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

٣٠ - وأكد أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن من جديد التزامهم بالسلام والأمن والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في منطقة الساحل. وشددوا على ضرورة اتباع نهج منسق في التنفيذ السريع لاستراتيجيات الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المتعلقة بمنطقة الساحل. ورحبوا بما أعربت عنه الأمم المتحدة من استعداد لدعم عملية نواكشوط.

## ليبيا

٣١ - شدّد أعضاء مجلس السلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن على أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري للأزمة الراهنة في ليبيا، وأنّ الحوار وحده كفيل بتحقيق السلام الدائم والأمن والاستقرار والمصالحة. وفي هذا الصدد، أعربوا عن تأييدهم للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص للأمين العام من أجل تيسير إجراء حوار سياسي شامل بين الجهات صاحبة المصلحة في ليبيا، بما في ذلك الاجتماعات التي عقدت في جنيف، بسويسرا، وفي غدامس، بليبيا، والصخيرات، بالمغرب، والجزائر العاصمة، والتي يمكن أن تؤدي إلى إنشاء حكومة وحدة وطنية. وحثوا أصحاب الشأن الليبيين جميعا على تجاوز الاعتبارات السياسية الضيقة وأي اعتبارات أخرى من أجل إنهاء العنف الذي يعصف ببلدهم والوفاء بتطلعات شعبهم.

٣٢ - وأعرب أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن عن بالغ القلق إزاء الحالة الأمنية السائدة في ليبيا، وإزاء استمرار الأعمال الإرهابية في البلد، فضلا عن الأزمة الإنسانية الناجمة عن ذلك وانتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولاحظوا بقلق أن بعض الجماعات الإرهابية الأجنبية قد وجدت ملاذا آمنا في أجزاء من ليبيا، وأعربوا عن انشغالهم البالغ إزاء تأثيرات الوضع الراهن السلبية على البلد، وكذلك على السلام والأمن والاستقرار في المستوى الإقليمي.

٣٣ - وسلّم أعضاء مجلس الأمن وأعضاء مجلس السلم والأمن أيضا بالدور الهام الذي تقوم به بلدان المنطقة من خلال اللجنة الوزارية لدول الحوار. وفي هذا الصدد، أشادوا بالجزائر على جهودها المبذولة من أجل تيسير عقد مؤتمر مصالحة يضم كل الأطراف المعنية في ليبيا. ودعوا الجهات صاحبة المصلحة إلى المشاركة البناءة في عملية الحوار الجاري من أجل تحقيق نتيجة ناجحة، ورحبوا بإنشاء فريق الاتصال الدولي لليبيا وأكدوا على دوره الحيوي والهام في تنسيق المشاركة الدولية في ليبيا. وأعربوا عن تطلّعهم إلى عقد الاجتماع المقبل لفريق الاتصال، المزمع عقده في نيامي في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٥. وأشادوا بالاتحاد الأفريقي وبالمبعوثين والممثلين الخاصين على ما يبذلونه من جهود لتيسير عملية السلام في ليبيا، وشجّعوهم على مواصلة جهودهم.

## دارفور

٣٤ - وأعرب أعضاء مجلس السلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن عن قلقهم إزاء الوضع الأمني والإنساني الذي ساد دارفور في عام ٢٠١٤، بما في ذلك استمرار الاشتباكات

بين القوات الحكومية والجماعات المسلحة المتمردة، وتصاعد حدة القتال بين القبائل وغيره من الاشتباكات المحلية الأخرى، التي شملت تدخل وحدات شبه عسكرية وميليشيات قبلية، وتزايد الإحرام واللصوصية، مما أدى إلى نزوح السكان المدنيين بأعداد كبيرة. وأشادوا بالعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور على ما تبذله من جهود من أجل تحقيق استقرار الوضع وعلى الحماية الاستباقية التي توفرها للمدنيين، وكذلك على الدعم الذي تقدمه إلى العاملين في المجال الإنساني من أجل تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية إلى السكان المدنيين المعرضين للخطر في دارفور. وتعهدوا بتقديم كامل الدعم للعملية المختلطة وأدانوا بشدة جميع الهجمات التي تُشنُّ ضد البعثة.

٣٥ - وكرر أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن الإعراب عن تأييدهم للجهود التي يبذلها فريق الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ في السودان وجنوب السودان، بدعم من الوسيط المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمبعوث الخاص للأمم المتحدة للسودان وجنوب السودان، لتسهيل الوقف الفوري للأعمال العدائية في دارفور التي من شأنها أن تمهد الطريق لمشاركة الحركات المسلحة في دارفور في الحوار الوطني الذي أعلنت عنه السلطات السودانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤. وأكدوا مجدداً على أهمية وثيقة الدوحة للسلام في دارفور كأساس للسلام، مشددين على أن التنفيذ الفعلي للاتفاقية سيكون له دور كبير في تعزيز السلام والاستقرار والمصالحة في السودان. ودعا الجميع الحكومة السودانية والحركات المسلحة إلى التعاون الكامل في الجهود التي يقودها الفريق الرفيع المستوى وإلى التحلي بالمرونة اللازمة للسير بالعملية إلى الأمام.

٣٦ - وأشار أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن إلى الأحكام ذات الصلة من قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة ٢١٧٣ (٢٠١٤) بشأن العملية المختلطة، بما في ذلك تنفيذ استعراضها، والتوصيات المرتقبة المتعلقة بولايتها في المستقبل وتكوينها وتشكيلها واستراتيجية خروجها، وكذلك علاقتها مع غيرها من الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في دارفور والسودان. وأحاطوا علماً بأهمية الاتفاق الذي تم التوصل إليه في شباط/فبراير ٢٠١٥ بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة وحكومة السودان بشأن إنشاء فريق عامل مشترك معني باستراتيجية خروج العملية المختلطة. واتفقوا على التنسيق الوثيق للجهود التي يبذلونها بشأن هذه القضايا، بما في ذلك عن طريق الفريق العامل المشترك، وأعربوا عن تطلعهم إلى تلقي التوصيات التي سيتفق عليها الفريق.

## الصومال

٣٧ - أعرب أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن عن الارتياح إزاء التقدم الكبير الذي أحرز في الصومال على الرغم من التحديات المتعددة التي لا تزال قائمة. وأثنى الجميع على بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية لنجاحهما في تنفيذ عملية النسر وعملية المحيط الهندي، وهو ما أدى إلى استرجاع عدة مواقع استراتيجية ومواصلة إضعاف حركة الشباب الإرهابية. وشددوا على ضرورة أن تكثف حكومة الصومال الاتحادية جهودها الرامية إلى تحقيق الاستقرار والأمن في المناطق المسترجعة، وأن توفر الخدمات العامة الأساسية وتطلق المشاريع ذات الأثر السريع لتعزيز المكاسب التي تحققت. وشددوا أيضا على الأهمية البالغة التي تكتسبها الجهود المتواصلة المبذولة من أجل بناء قوات أمن صومالية تملك الكفاءة والفعالية، وحثوا حكومة الصومال الاتحادية على الإسراع بدمج مختلف الميليشيات تحت قيادة وطنية موحدة.

٣٨ - وأحاط أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن علما بالقرار الذي اتخذته مفوضية الاتحاد الأفريقي بإجراء تحقيق شامل في تم الاستغلال والاعتداء الجنسي التي وجهت لبعض أفراد بعثة الاتحاد الأفريقي، وشددوا على أهمية محاسبة كل من تثبت مسؤوليته عن تلك الإساءات.

٣٩ - كما رحّب أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن بالتقدم السياسي الذي أحرز في الأشهر الماضية، والذي يشمل عملية تكوين الدولة وإصدار قانون الانتخابات. وأكدوا على أهمية إنشاء اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على الفور، وعلى الأهمية التي يولونها لبعثة الامم المتحدة للمساعدة الانتخابية المقبلة. ودعوا حكومة الصومال الاتحادية وأصحاب المصلحة الصوماليين الآخرين إلى تكثيف جهودهم، بروح من الوحدة الوطنية، من أجل ضمان إجراء انتخابات ذات مصداقية في عام ٢٠١٦، بما في ذلك اعتماد الدستور الجديد.

٤٠ - وأقر أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن بالدور الحاسم لبعثة الاتحاد الأفريقي في تحقيق الاستقرار في الصومال، وخاصة في ضوء التهديد المستمر الذي تشكّله حركة الشباب الإرهابية. ووفقا لذلك، شددوا على ضرورة تعزيز الدعم المقدم لبعثة الاتحاد الأفريقي، بوسائل منها قيام مساهمين جدد بتقاسم العبء المالي اللازم لدعمها. وهم يتطلعون إلى نتائج العملية المشتركة المقبلة الرامية إلى وضع المعايير المرجعية، التي سيتم الاسترشاد بها في الخطوات المقبلة للحملة العسكرية، مع إيلاء المراعاة الواجبة للحالة السياسية في الصومال.

## جنوب السودان

٤١ - كرّر أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن التزامهم بوحدة جنوب السودان وسلامة أراضيه. وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء الوضع السائد في جنوب السودان، الذي يتميز باستمرار القتال، وبوجود أزمة إنسانية كارثية، وانتهاكات مستمرة لحقوق الإنسان، واعتداءات ضد السكان المدنيين، بما في ذلك العنف الجنسي، فضلا عن تجنيد الأطفال واستغلالهم في النزاع المسلح. ولاحظوا بحماسة أمل كبيرة عدم توصل الأطراف في جنوب السودان الى اتفاق بحلول الموعد النهائي المحدد في ٥ آذار/مارس ٢٠١٥، وذلك خلال الجولة الأخيرة من محادثات السلام التي جرت في أديس أبابا بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (إيغاد)، والتي عقدت لاستكمال المشاورات بشأن المسائل العالقة لإنهاء المأساة القائمة في البلد.

٤٢ - وحث أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن الأطراف على تجديد الالتزام بوضع حد للأعمال العدائية دون شروط، وذلك على النحو المنصوص عليه في اتفاق وقف الأعمال العدائية، وكذلك بالتفاوض بحسن نية ودون شروط مسبقة، واختتام المشاورات الجارية بشأن المسائل العالقة، مع التركيز بصورة خاصة على إنشاء حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية وهيكلتها في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الصدد، كرر أعضاء المجلسين تصميمهم على فرض جزاءات على كل الأطراف التي تهدد السلام والأمن والاستقرار في جنوب السودان، وبخاصة أولئك الذين يواصلون تقويض اتفاق وقف الأعمال العدائية وعرقلة العملية السياسية، وذلك تمشيا مع تصريحاتهم ذات الصلة التي أيدوا فيها بيان إيغاد الصادر عن مؤتمر قمته الاستثنائي الثامن والعشرين، وقرار مجلس الأمن ٢٢٠٦ (٢٠١٥).

٤٣ - وأكد أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن على ضرورة تعزيز المساعدات الإنسانية المقدمة إلى السكان المشردين داخليا في جنوب السودان، وإلى بلدان المنطقة التي تستضيف اللاجئين من جنوب السودان، ومنهم ضحايا العنف الجنسي.

٤٤ - وأعرب أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن عن امتنانهم لإيغاد ورئيسها الحالي، رئيس وزراء إثيوبيا هايلى مريم ديسالينغن، على جهودهم الدؤوبة من أجل إحلال السلام الدائم والمصالحة في جنوب السودان. ورحبوا ببناء رئيس إيغاد من أجل تعزيز عملية الوساطة، بالتشاور الوثيق مع الزعماء الآخرين في المنطقة، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، وأعربوا عن استعدادهم لدعم هذه العملية. وأكدوا مجددا التزامهم بمواصلة دعم شعب جنوب السودان لتحقيق تطلعاته المشروعة في السلام الدائم والاستقرار والمصالحة الوطنية.

## استعراض عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

٤٥ - شدّد أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن على الدور الحاسم الذي تؤديه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين. ولاحظوا بارتياح زيادة مساهمات الاتحاد الأفريقي في الحفاظ على السلام والأمن، بوسائل منها نشر عمليات لدعم السلام بقيادة منه كعمليات حفظ السلام من أجل الاستجابة للتراعات الدائرة في القارة، وخاصة في بوروندي، ودارفور، ومالي، وجمهورية أفريقيا الوسطى، والصومال. كما أشاروا إلى ما تواجهه عمليات دعم السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي من تحديات تتعلق بنقص التمويلات والإمدادات اللوجستية.

٤٦ - وأشاد أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن بذكرى من ضحوا بأرواحهم في سبيل قضية السلام من حفظة السلام التابعين للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وأعربوا عن بالغ القلق إزاء التهديدات الأمنية والهجمات المتكررة التي تستهدف قوات حفظ السلام في العديد من البعثات.

٤٧ - وأشار أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن إلى أن طبيعة البيئة الأمنية التي تنشر فيها عمليات حفظ السلام قد تغيرت بشكل كبير، وأن التحديات الراهنة التي تواجه عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تشمل بالأخص تهديدات عبر وطنية، وجهات فاعلة غير حكومية مسلحة، والاتجار غير المشروع، وتهديدات أمنية ناشئة أخرى ذات صلة، مثل تصاعد الإرهاب والتطرف العنيف. وشددوا على ضرورة تعزيز فعالية الأمم المتحدة في مواجهة تلك التحديات وتحقيق التّقدم في وضع نهج شامل ومتناسك ومتكامل لصون السلم والأمن الدوليين.

٤٨ - ورحب أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن بمبادرة الأمين العام للأمم المتحدة بإنشاء فريق مستقل رفيع المستوى، بقيادة الرئيس السابق لتي مور - ليشتي، السيد خوسي راموس هورتا، لإجراء استعراض لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وشددوا على أهمية هذا الاستعراض بالنسبة لجميع المناطق، ولا سيما بالنسبة للقارة الأفريقية التي لا تزال تستضيف أكبر عدد من عمليات حفظ السلام، وأحاطوا علما، في هذا الصدد، بالمشاورات التي أجراها الفريق المستقل في الفترة من ٩ إلى ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٥، مع رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي وكذلك مع مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

٤٩ - وأعرب أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن عن دعمهم للفريق الرفيع المستوى، وعن تطلّعهم إلى نتائج الاستعراض الشامل. وأشاروا إلى أن الاستعراض يتيح فرصة

لإحراز تقدم نحو تحقيق الهدف المشترك للأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، والمتمثل في بناء شراكة مبتكرة وتطلعية بين المنظمتين ضمن إطار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

### المرأة والسلام والأمن

٥٠ - وأعرب أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن عن تطلّعهم إلى نشر الدراسة العالمية عن المرأة والسلام والأمن والاستعراض الرفيع المستوى بشأن القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الذي يصادف الذكرى السنوية الخامسة عشرة لهذا القرار. وأشادوا بالجهود التي يبذلها الاتحاد الأفريقي لوضع إطار قاري للمرأة والسلام والأمن، وسلّموا بضرورة إقامة شبكات من النساء الوسيطات تكون في خدمة الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن. وسلطوا الضوء كذلك على أهمية تنفيذ إطار الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للتعاون بشأن منع العنف الجنسي المتصل بالتراعات في أفريقيا والتصدي له، الذي تم توقيعه في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وعلى التعاون المستمر بين الهيئتين بشأن هذه المسألة.

تعزيز التعاون بين مجلس السّلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن بالأمم المتحدة في منع التراعات والأزمات في أفريقيا

٥١ - اعترف أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن بالتقدم المحرز في التعاون المستمر بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وشدد الجميع على أهمية زيادة تعزيز هذا التعاون وتطوير شراكة فعالة بما يتفق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك من أجل مواجهة التحديات الأمنية الجماعية المشتركة في أفريقيا.

٥٢ - وشدد أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن على ضرورة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، بما في ذلك بين مجلس السلم والأمن ومجلس الأمن، في منع التراعات والأزمات في أفريقيا، وأعربوا عن عزمهم تعزيز التعاون في هذا المجال على مستوى العمليات والمؤسسات.

٥٣ - وأكد أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن على أهمية ضمان التعامل الفعال من خلال تبادل المعلومات والتحليل في مرحلة منع التراعات، وكذلك التنسيق والفهم الواضح لدور كل جهة في إدارة عمليات السلام. وفي هذا الصدد، سلّم الأعضاء بقيمة إقامة حوار غير رسمي منتظم وموضوعي على جميع المستويات بين أعضاء المجلسين على مدار العام لاستكمال المشاورات السنوية. وأكدوا على كون المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي وآلياته الإقليمية تحتل موقعا جيدا يؤهلها لفهم الأسباب الجذرية

للنزاعات المسلحة نظرا معرفتها بالمنطقة، التي يمكن أن تكون ذات مفيدة لجهود التأثير في منع نشوب هذه النزاعات أو تسويتها.

٥٤ - وأشار أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن إلى أهمية إنشاء الفريق العامل المخصص التابع لمجلس الأمن والمعني بمنع نشوب النزاعات في أفريقيا وحلّها. ودعوا كذلك إلى تعزيز دور الفريق العامل من أجل أن يتمكن من تنفيذ ولايته في اقتراح توصيات على مجلس الأمن لتعزيز التعاون بين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على منع نشوب النزاعات وحلّها. وفي هذا الصدد، اتفقوا على إيفاد بعثة ميدانية مشتركة إلى إحدى حالات أو مناطق النزاع في أفريقيا، على أن يتم تحديدها في مشاورات بين المجلسين خلال عام ٢٠١٥.

٥٥ - واتفق أعضاء مجلس السّلم والأمن وأعضاء مجلس الأمن على عقد اجتماعهم المشترك التشاوري السنوي العاشر في نيويورك في عام ٢٠١٦. وسيتم تحديد موعد هذا الاجتماع في مشاورات بين رئيس مجلس السلم والأمن بالاتحاد الأفريقي ورئيس مجلس الأمن بالأمم المتحدة.